

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم  
التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: عبد النور فالي

تحت عنوان

إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفقا لمقررات

لجنة بازل

دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا ومقرراً  
مناقشا

جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة

خضور أمال  
سعدي هند  
زروخي صباح

السنة الجامعية: 2018/2019

# شكر و عرفان

﴿ رَبِّ أَوْزِنِّي أَنْ أَشْكُرَ بِنِعْمَتِكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ

عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّْ وَأَنْ أَعْمَلَ حَالِيًا تَرْضَاهُ ﴾

نشكر الله بداية ونحمده على توفيقه إيانا لإنجازنا هذا العمل .

كما نشكر الأستاذة المشرفة "سعدى هند"

والشكر موصول أيضا إلى جميع الأساتذة الذين أخذنا العلم منهم .

ونشكر جميع كل من ساهم من قريب أو بعيد في

إنجاز هذه المذكرة .

وكل من ساندنا وتمنى لنا التوفيق .



# إهداء

نهدي هذا العمل

إلى:

الوالدين الكريمين "أمي" و"أبي"

إلى:

كل الإخوة والأخوات والأهل والأقارب وكل العائلة .

إلى:

جميع الأصدقاء والزملاء في الدراسة تخصص مالية بنوك .

إلى:

جميع الأساتذة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

إلى:

كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة .

إلى:

الأستاذة المشرفة: هند سعدي .

فالي عبد النور



# الفهارس



## فهرس المحتويات

ص	العنوان
I	فهرس المحتويات .....
IV	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الملاحق.....
01	مقدمة .....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية.....	
06	تمهيد: .....
07	المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية.....
07	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
07	أولاً: مفهوم المخاطر البنكية.....
07	ثانياً: تصنيفات المخاطر البنكية.....
10	المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية.....
10	أولاً: مفهوم إدارة المخاطر البنكية.....
11	ثانياً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية.....
12	المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية.....
12	أولاً: أهمية إدارة المخاطر البنكية.....
14	ثانياً: أهداف إدارة المخاطر البنكية.....
15	المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية.....
15	المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 01.....
15	أولاً: معدل كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1980.....
16	ثانياً: التعديلات التي أجرت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988.....
18	المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 02.....
18	أولاً: كفاية رأس المال المرجحة المخاطر.....
19	ثانياً: عمليات المراجعة والرقابة.....

20	.....ثالثا: انضباط السوق.....
21	.....المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 03.....
21	.....أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 03.....
23	.....ثانيا: محاور اتفاقية بازل 03.....
24	.....المطلب الرابع: أساليب قياس وإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل.....
24	.....أولا: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية.....
26	.....ثانيا: أساليب معالجة مخاطر السوق.....
27	.....ثالثا: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية.....
29	.....خلاصة الفصل: .....
<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-</b>	
31	.....تمهيد: .....
32	.....المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.....
32	.....المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة.....
33	.....المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.....
35	.....المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والإحصائية المستخدمة.....
35	.....أولا: أداة الدراسة الميدانية.....
43	.....ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
44	.....المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.....
44	.....المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية.....
47	.....المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي.....
48	.....المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات.....
48	.....أولا: تحليل فقرات المحور الأول والمحور الثاني.....
58	.....ثانيا: اختبار الفرضيات.....
61	.....خلاصة الفصل: .....
62	.....خاتمة .....
66	.....قائمة المراجع.....



## فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات.....	25
02	تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة.....	28
03	عدد استثمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.....	34
04	درجات مقياس ليكرت الخماسي.....	35
05	محاور الاستبيان وعدد ونسبة فقرات كل محور.....	36
06	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.....	37
07	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك".....	39
08	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك" بعد حذف العبارة رقم 05 (يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به).....	40
09	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني "مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل".....	42
10	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.....	43
11	توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس.....	44
12	توزيع العينة وفقا لمتغير العمر.....	45

46	توزيع العينة وفقا لمتغير المستوى الدراسي.....	13
46	توزيع العينة وفقا لمتغير عدد السنوات الخبرة.....	14
47	توزيع العينة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي.....	15
47	اختبار التوزيع الطبيعي.....	16
48	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لكل فقرة من فقرات المحور الأول "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك".....	17
52	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الأول "مقررات لجنة بازل 01 حول إدارة المخاطر البنكية".....	18
54	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الثاني مقررات لجنة بازل 02 حول إدارة المخاطر البنكية".....	19
56	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الثالث "مقررات لجنة بازل 03 حول إدارة المخاطر البنكية".....	20
58	يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى.....	21
59	يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية.....	22
60	يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة.....	23
60	يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة.....	24

## فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
70	.....أسماء الأساتذة المحكمين	01
70	.....نموذج استبيان الدراسة	02
74	.....معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول	03
75	.....معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني	04
75	.....معامل ألفا كرونباخ لمجموع الاستبيان	05
76	.....صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	06
77	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول بعد حذف العبارة رقم 05 (يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به).....	07
78	.....صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول من المحور الثاني	08
79	.....صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني من المحور الثاني	09
79	.....صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث من المحور الثاني	10
80	.....صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	11
81	.....صدق الاتساق البنائي	12



# مقدمة



## تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والمصرفية من المشكلات والأزمات المالية التي أدت بالضرورة إلى إفلاس العديد منها.

كما أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية والإشرافية، لكي يضعوا نصب أعينهم من أجل صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة تزايد حدة المخاطر المصرفية والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر.

## أولاً: إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يلي:

- "ما مدى تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقاً لمقررات لجنة بازل؟"

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- هل تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية.
- هل يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 01.
- هل يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 02.
- هل يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 03.

## ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية.
- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 01.
- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 02.
- يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمقررات لجنة بازل 03.

### ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل مشكلة أساسية تتعلق بتحديد وضبط المخاطر البنكية وسبل معالجتها والإسهام في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك عند ممارسة نشاطها وهي إدارة المخاطر التي تعتبر إجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف، وتقديم رؤية واقتراح لإدارة المخاطر البنكية في الجزائر وخاصة الجهاز المصرفي الجزائري.

### رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها وطرق قياسها في البنوك.
- التعرف على أساليب قياس المخاطر المصرفية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل.
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل بدء من بازل 01 وصولا إلى بازل 02، ثم مقررات لجنة بازل 03.
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة.

### خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعايير بازل على مستوى البنوك الجزائرية فيما يلي:
- الاهتمام الشخصي بالموضوع وارتباطه بالتخصص.
  - التعرف على التطورات الحديثة التي شهدتها البنوك بالإضافة إلى الأخطار التي تتعرض لها.
  - حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
  - معرفة وتحديد المخاطر البنكية.
  - المساهمة في تقديم حلول واقتراحات لإدارة المخاطر البنكية.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية منها:

1- نعيمة خضراوي: " إدارة المخاطر البنكية - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الجزائر-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، حيث تناولت الدراسة إشكالية تمثلت في كيف تتم إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأن البنوك أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر البنكية، وتوصلت إلى النتائج المتمثلة في أن البنوك الجزائرية مازالت تعتمد على القواعد والنظم الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي في تقييم السيولة وافتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر .

2- حياة نجار: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 15 مارس 2014، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في "هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية، وتوصلت إلى النتائج المدرجة في أن إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية تقتصر بالدرجة الأولى على إدارة مخاطر القروض نظرا لطبيعة نشاط هذه الفئة من البنوك ، وخصوصية البيئة المصرفية الجزائرية، فإن إدارة هذه المخاطر مستوحاة في الأصل من مقترحات بازل 01.

3- حورية قبائلي: "إدارة المخاطر البنكية في الجزائر - دراسة حالة بنك التنمية المحلية-"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، تناولت الدراسة الإشكالية المتمثلة في هل القواعد الاحترازية المعمول بها في البنوك الجزائرية كافية للوقاية من المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على معطيات ومؤشرات وكذا إمكانيات التي تسمح لها لتكون مؤهلة لمسايرة التحولات العالمية في مجال المخاطر المصرفية، ولكن في المقابل تتميز هذه المسايرة بنوع من البطء النسبي .

### سابعاً: منهج الدراسة

في سبيل الإحاطة النظرية والتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

**1- المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر البنكية المصرفية، وكذلك مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية.

**2- المنهج التحليلي:** لقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراستنا الميدانية، وهذا لتحليل واقع إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، والاستعدادات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقاً للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، مما يحقق القدرة التنافسية لها، ويدعم سلامة وأمان الجهاز المصرفي الجزائري.

### ثامناً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في إطارين زمني ومكاني، فيما يخص الإطار المكاني فإن الدراسة تخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما بالنسبة للإطار الزمني فإن الدراسة تخص تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في هذا البنك وفقاً لمقررات لجنة بازل سنة 2019.

### تاسعاً: هيكل الدراسة

للإحاطة بالموضوع فقد تم تناول الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية تناولنا فيه مبحثين، الأول بعنوان "عموميات حول إدارة المخاطر البنكية" وأدرجنا به ثلاث مطالب من تعريف المخاطر البنكية وتصنيفاتها، وتعريف إدارة المخاطر البنكية وأهدافها وأهميتها ومبادئها، مروراً بالمبحث الثاني "مقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية" وأدرجنا به كذلك أربع مطالب، بدءاً بمقررات لجنة بازل 01 مروراً بمقررات لجنة بازل 02، ثم مقررات لجنة بازل 03، وأخيراً أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق لجنة بازل.

- **الفصل الثاني:** دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول بعنوان "منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني بعنوان "عرض ومناقشة نتائج الدراسة".



# الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

لإدارة المخاطر البنكية



### تمهيد:

تتزايد العوائد بتزايد المخاطر، وتوجه البنوك جزءا مهما من مواردها في أنشطة أغلبها تدر عائد لكن ما يمكن قبوله يجب موازنته بما يتحقق من مخاطر، ويبقى القرار دائما إلى جانب الحصول على أعلى مردود ممكن لمستوى معين من المخاطر، والقبول بأدنى مخاطر ممكنة لنفس مستوى المردود.

إن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها، ولكنها تدير المخاطر وإدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديديها وتوصيفها بدقة، وأخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة بمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها.

ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول، تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلي مبحثين هما:

**المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية.**

**المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية.**

### المبحث الأول: عموميات حول إدارة المخاطر البنكية

إن الخطر شيء مواكب للحياة الإنسانية على هذه الأرض، فهو إذن ضرر متوقع مبني على احتمالات متفاوتة فيما بينها، وهو ناتج عن مجموعة من الأضرار والمصاعب محتملة الحدوث التي قد تصيب الإنسان في حياته وممتلكاته.

### المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية

توجد عدة تعاريف للمخاطر البنكية أو المصرفية سنتطرق إلى البعض منها:

تعرف المخاطر البنكية بأنها: "العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكبر خطورة، والمبالغ الغير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع بحذر مخاطر القروض"<sup>1</sup>.

كما تعرف أيضا بأنها: "وجود فرصة تتحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وأن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها"<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج بأن مفهوم المخاطر البنكية هي "احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر وأن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة على تحصيل مستحقاتها من العملاء أو هي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.

### ثانيا: تصنيفات المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

#### 1- التصنيف الأول: يتضمن هذا التصنيف نوعين من المخاطر وهما:

<sup>1</sup> منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي للنشر والطباعة، ط 4، 1999، ص44.

<sup>2</sup> دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص231.

أ- المخاطر النظامية (العامة): "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تؤثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنوع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل<sup>1</sup>.

ب- المخاطرة غير النظامية (الخاصة): وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي تلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أسواق المستهلكين والدعاوى القضائية تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظمة ومستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق المالية الأخرى، نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة العوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ به على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى ومنه المخاطرة البنكية تتكون من المخاطرة النظامية والمخاطرة غير النظامية ويمكن كتابتها في شكل معادلة كمايلي:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير النظامية}^2$$

2- التصنيف الثاني: تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر هما: المخاطر المالية ومخاطر العمليات (التشغيل).

أ- المخاطر المالية: المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا<sup>3</sup> أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة<sup>4</sup>، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي<sup>5</sup>، ومن أهم أنواع المخاطر المالية مايلي:

- مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون طبعة، 1999، ص322.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص323.

<sup>3</sup> Petty, J, **Basic Financial Management**, Prentice- Hall, 1982, p.306

<sup>4</sup> Gastineau, G.L & Kiritzman, M.P, **The Dictionary of Financial Risk Management**, Fabozzi Associates, 1996, p.p.241-242.

<sup>5</sup> William, C.A & Smith, M.L & Young, P.C, **Risk Management and Insurance**, Mc Graw-Hill, INC, 1995, p.p.26 - 27.

- مخاطر السمعة: وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن.
- مخاطر سعر الفائدة: وهي مخاطر نتيجة تقلبات أسعار الفائدة والتي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم توافق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول الحساسة لأسعار الفائدة.
- المخاطر الائتمانية: هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد.
- مخاطر السيولة: هي مخاطر تعبر عن احتمال عدم توفر السيولة لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المؤسسة المالية في الوقت المحدد<sup>1</sup>.
- مخاطر أسعار الصرف: يتمثل هذا النوع من المخاطرة في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية<sup>2</sup>.
- ب- مخاطر العمليات (التشغيل): يشمل هذا النوع من المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية بالبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، ويشمل هذا النوع من المخاطر مايلي<sup>3</sup>:
- الاحتيال المالي والاختلاس: في دراسة شملت 6 دول فإن حوالي 60 من متوسط حالات الاختلاس التي قام بها موظفون 20 و 20 قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85 تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانة الموظفين، وفي دراسة أخرى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10 إلى 18 في البنوك، نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، وهو ما أدى

<sup>1</sup> بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، إدارة المخاطر المصرفية، المجلد الخامس والثلاثون، 2003، ص 69.

<sup>2</sup>De Coussergues, *Gestion de la Banque: du Diagnostic à la Stratégie*, 3eme édition, Dunod, Paris, 2002, p.184.

<sup>3</sup>حورية قبائلي، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر-دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص 29.

إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وصعب اكتشافها من خلال الوسائل عالية التقنية.

- **الجرائم الإلكترونية:** تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتتمثل في المجالات التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين، تبادل البيانات آلياً، وغيرها.

- **المخاطر المهنية:** تتعرض البنوك عموماً إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكثر أشكال مخاطر العمليات انتشاراً في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علماً بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.

### المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مفاهيم حول إدارة المخاطر البنكية المتعددة وثانياً إلى أهم المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها إدارة المخاطر البنكية.

#### أولاً: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة تعاريف لإدارة المخاطر البنكية نذكر منها:

تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2008، ص20.

وتعرف أيضا على أنها: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"<sup>1</sup>.

مما خلال ما سبق يمكن أن تعريف إدارة المخاطر البنكية بأنها: "إدارة تقوم بعدة أنشطة من تجميع المعلومات وتحديد التهديدات المتوقعة مع تحديد مواطن الخلل بالنظام التي تسمح بالتهديد المحتمل وتحديد الخسائر التي يمكن أن يتعرض إليه البنك".

### ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

لإدارة المخاطر البنكية مبادئ أساسية تركز عليها يمكن حصرها في خمسة النقاط كالاتي<sup>2</sup>:

1- ينبغي أن يكون لدى البنك نظرة عامة عن المخاطر وذلك من خلال جهاز شامل لإدارة المخاطر حتى يتمكن من إدارة المخاطر بشكل فعال ومنظم.

2- يتعين على إدارة المخاطر أن تعمل على ضمان أن المخاطر قد تم تحديدها بشكل جيد وقد تم قياسها وتقييمها بشكل صحيح كما يمكن الحد منها بنجاح.

3- القيام بقياس المخاطر من خلال تحديد رقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر.

4- أن يكون من أهم اختصاصات إدارة المخاطر القيام بالمهام التالية:

- إعداد دراسات خاصة بالسياسات والضوابط التي يتعين على البنك مراعاتها في كافة الأنشطة التي يزاولها البنك.

- إعداد الضوابط والحدود الخاصة بمراقبة الأعمال المصرفية (الائتمان، السيولة، السوق، الاستثمار، غرفة المعاملات... الخ).

- إعداد المؤشرات والتحليلات المالية لكل ما هو تكلفة وعائد بغرض تقييم مدى سلامة السياسة المتبعة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة من طرف البنك.

<sup>1</sup> حورية قبائلي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 49.

- مراجعة أوضاع الإقراض والتوظيف والاستثمار مع ضرورة تعديل ما يلزم لمسايرة التغيرات.

- وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

5- ضرورة القيام البنك بمتابعة مستمرة للتطبيقات الفعلية لمتطلبات بازل 2 وذلك بغرض مسايرة أوضاع البنك للتطورات المصرفية الحديثة حتى يتسنى استمرار البنك في السوق ووقوف أمام المنافسة.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية إدارة المخاطر البنكية، وثانيا إلى أهداف إدارة المخاطر البنكية التي تتركز على أربعة أهداف أساسية.

#### أولاً: أهمية إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

1- **أداة لتنفيذ الإستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنكية بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2- **تنمية الميزة التنافسية:** التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقيم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

3- **قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات:** إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر

القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

- يجب أن يغطى رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.

- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.

- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

**4- أداة لاتخاذ القرار:** إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

**5- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير:** إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر<sup>1</sup>.

**6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها:** بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حماد طارق عبد العال ، إدارة المخاطر : أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص225.

<sup>2</sup> حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص79.

### ثانياً: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية بصفة عامة في<sup>1</sup>:

- تفادي أكبر مخاطر قد تواجه أي مؤسسة وهي الإفلاس وتكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فالنظرة إلى الإفلاس مستقبلاً كإمكانية غير عادية بالنسبة للمؤسسة تؤدي لإعادة الهيكلة أو الإغلاق، لذلك فإن إدارة المخاطر تمكن من الرفع من قيمة الشركة عبر تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة.

- إدارة المخاطر يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة.

- يعد المصدر الرئيسي لعجز الشركة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساو لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وهذا ما يزيد من مخاطر المؤسسة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح للمؤسسة بتخفيض تكاليف تمويل الديون، وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للمؤسسة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل عبر الديون.

- الاستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في المؤسسة، فالمؤسسة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاؤهم أو ارتباطهم بها.

<sup>1</sup> سعاد صلاح، اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016/2017، ص76.

## المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل حول إدارة المخاطر البنكية

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب، ابتداءً بالجوانب الأساسية لكل من اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 واتفاقية بازل 3 ومرورا بالمطلب الرابع المتضمن أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية.

### المطلب الأول: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 01

تتمثل الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 01 فيما يلي:

أولاً: معدل كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل الصادرة سنة 1988

يتم حساب معدل كفاية رأس المال كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

يتكون رأس المال وفقاً لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين:

1- **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقاً لتحفظات معينة بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

2- **الشريحة الثانية:** وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في المكونات التالية:

- **الاحتياطات غير المعلنة:** وهي الاحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

<sup>1</sup> فايزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2010/2009، ص52.

- احتياطات إعادة تقييم الأصول: ويتم تكوين هذه الاحتياطات نتيجة لتقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية، بدلاً من قيمتها الدفترية، بشرط أن يكون تقييم الأصول يعكس احتمال تذبذب أسعارها، والقدرة على بيعها بالأسعار التي تم التقييم بها إذا دعت الضرورة لذلك، على أن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط ضد المخاطر.

- المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها: وتسمى احتياطات عامة ولا يؤخذ بها إلا إذا كانت المخصصات المحددة مستوفاة بالكامل والنسبة التي تؤخذ بها يجب أن تكون 1.25 % كحد أقصى من الأصول الخطرة.

- القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل: وهي تأخذ سندات بأجل محدد، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك يأتي في مرتبة تالية لحقوق المودعين بالبنك وقبل السداد ما قد يستحق للمساهمين، ومقابل ذلك تتمتع هذه السندات بسعر فائدة مميز كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيمية من قبل المساهمين بالبنك في حالة تعثره بشرط أن يأتي سداد هذه القروض في مرتبة تالية بعد سداد حقوق المودعين<sup>1</sup>.

- أدوات رأسمالية: تجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤولاء المساهمين، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حالة تحققها، كما أنها غير قابلة للاستهلاك، مثل الأوراق المالية التي تجتمع فيها بعض صفات السندات والأسهم، مثال ذلك السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة محددة.

ثانياً: التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال لسنة 1988.

1- اقترحت اللجنة في عام 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، ومقتضى هذه التعديلات إضافة شريحة تالفة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين، وتتمثل هذه الشريحة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

<sup>1</sup> فائزة لعراف، مرجع سبق ذكره ، ص53.

- 2- وافقت لجنة بازل في أبريل 1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق، بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة في تطبيق معيار كفاية رأس المال، وذلك بعد تزايد التحديات التي تواجهها البنوك منذ عام 1993 والتي كان آخرها إفلاس بنك بيرنجز البريطاني.
- 3- الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية<sup>1</sup>.
- 4- وأخيرا أصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر الائتمان فقط، وتعتبر هذه الاتفاقية تعديلا لاتفاقية 1988 وفق التعديل عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر لسوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمجمعة لغرض مقابلة مخاطر الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال من الشريحة الأولى والثانية والذي تم تحديده عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكنهم استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية وبالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لساب معدل كفاية رأس المال كمايلي:

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 8\% \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5}{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}$$

- 5- وفي سنة 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات ولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية 1988، وأدخلت فيه معايير جديدة تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وفي سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال، وطلبت إرسال تعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية سنة 2001 ولكن نظرا لكثرة ردود وملاحظات تأخر إصداره إلى سنة

<sup>1</sup> حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مرجع سبق ذكره، ص155.

2004، وهو الذي عرف باتفاقية بازل 02، وقد حددت اللجنة بداية 2007 كأخر أجل لتطبيق الاتفاقية الجديدة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 02

تتمثل الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 02 فيما يلي:

#### - الركيزة الأولى: كفاية رأس المال المرجحة المخاطر

وهي طريقة مستحدثة لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان<sup>2</sup>.

**1- مخاطر الائتمان:** تمنح لجنة بازل للبنوك تطبيق خيارين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وهما:

**أ- المنهج المعياري:** من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة و في هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول و تقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%).

**ب- المنهج المرتكز على التقييم الداخلي:** أما الخيار الثاني فيعتمد على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية مع اشتراط موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم، وعلى البنوك إذا اعتمدت على التقييم الداخلي كمنهج لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أن تقسم محافظها إلى خمسة أصناف كبيرة و هي: مؤسسة، مقترض سيادي، بنك، صغار الزبائن، أسهم.

ولمعالجة كل صنف من هذه الأصناف يجب تحديد ثلاثة عناصر أساسية:

- مكونات الخطر، التي تعد من أجلها البنوك تقديراتها الداخلية، ومعادلة لترجيح المخاطر، التي على أساسها تقوم البنوك باحتساب الأصول المرجحة، ومجموع من الضوابط الدنيا، التي على البنوك احترامها لاعتماد التقييم الداخلي.

<sup>1</sup>فايزة عرفان، مرجع سبق ذكره، ص61.

<sup>2</sup> علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 28، جامعة واسط، العراق، كانون الثاني 2018، ص06.

**2- مخاطر التشغيل:** عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة على عدم دقة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو الأحداث الخارجية، فاقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل يمكن للبنوك اختيار أحدهم وهي:

**أ- أسلوب المؤشر الأساسي:** وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاثة السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15 % والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

**ب - الأسلوب النمطي:** فقد قسم هذا الأسلوب أنشطة البنوك إلى أنشطة أو خطوط أعمال وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل خط عمل نسبة يطلق عليها بيتا وهي من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح النسبة بين 12 % و 18 %.

**ج - أساليب القياس المتقدم:** فهي أكثر الأساليب تقدماً وتعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل.

**3- مخاطر السوق:** يرتبط خطر السوق بعمليات الإقراض والاقتراض للبنوك، بالإضافة إلى عمليات التمويل والتوظيف، وهو ينتج عن التطور الغير عادي لأسعار الفائدة، لأسعار الصرف، لأسعار الأصول المالية في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وينشأ هذا الخطر أيضاً عن مخاطر السيولة والمخاطر القانونية، وقد اقترحت لجنة بازل تطوير متطلبات رأس المال بحيث تغطيها.

وحددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية، وقد بدأ تطبيق هاتين الطريقتين من طرف البنوك مع نهاية سنة 1997.

**- الركيزة الثانية: عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي).**

وهي مبنية على أربعة مبادئ:

**- المبدأ الأول:** ينبغي أن تكون لدى البنك الوسائل الكفيلة لتقييم الكفاية الكلية من أموالها الخاصة بدلالة الشكل العام للمخاطر، والإستراتيجية الهادفة للحفاظ على المستوى الكافي كحد أدنى.

- **المبدأ الثاني:** ينبغي أن تتخذ سلطة الرقابة الإجراءات اللازمة لمعالجة القصور الملاحظ في التزام البنك بنسب الأموال الخاصة الرقابية ومتطلباتها على ضوء عملية تقييم أداء البنك اتجاه المخاطر - الأموال الخاصة.

- **المبدأ الثالث:** ينبغي على سلطة الرقابة تشجيع تطلع البنوك إلى مستويات أعلى من الأموال الخاصة الرقابية (الحد الأدنى نسبة 8%).

- **المبدأ الرابع:** تتدخل سلطة الرقابة فوراً لتجنب هبوط الأموال الخاصة عن المستويات الدنيا، كما تطالب هنا البنك باتخاذ العمل العلاجي الضروري لإعادته إلى حالته السابقة أو المحافظة على المستوى الحالي على الأقل.

- **الركيزة الثالثة: انضباط السوق.**

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامات إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في البنوك والمنشآت التمويلية ومساعدة البنوك على بناء علاقات متينة مع العملاء نظراً لتوافر عنصر الأمان بالسوق، كما تهدف الدعامات الثالثة إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لتحقيق الانضباط الفعال للسوق فإن الأمر يتطلب ضرورة توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه، حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطرة، أي التمكن من فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك ومدى ملائمة رأس المال لمواجهةها.

كما أنه يتوجب على البنوك الإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلتزم بها لكي تواجه المخاطر التي قد تتعرض لها، وتلك المعلومات لا بد وأن تتوفر في التقارير المالية السنوية، التي يجب أن تتضمن كافة البيانات التفصيلية عن البنك وأدائه ووضعته المالي وأنشطته والمخاطر التي تواجهه وكيفية إدارتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، مرجع سبق ذكره، ص 08.

### المطلب الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 03

تتمثل الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل 03 فيما يلي:

#### أولاً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 03

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فاطمة رحال، نادية بلورغي، واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية، العدد 73، جامعة كاي، الأردن، 2019، ص 12.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من % 8 حالياً إلى % 10.5 وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرًا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات<sup>1</sup>.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة هما:

- الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

- وقد أضاف بازل 03 معياراً جديداً وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية من دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%.

- وقامت اتفاقية بازل 03 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى (للأسهم العادية والإضافية) من 4.5% إلى 6%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 18.

- إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5 % وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5 % وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

- رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0% إلى 2.5%.

- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

- إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت معيارا خاصا بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرارا.

- أضافت بازل 03 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية<sup>1</sup>.

### ثانيا: محاور اتفاقية بازل 03

تتكون اتفاقية بازل 03 من خمسة محاور هامة وهي<sup>2</sup>:

- ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأسمال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف.

- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

<sup>1</sup> علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص10.

- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

- يهدف المحور الرابع إلى اللجوء دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

### المطلب الرابع: أساليب قياس وإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمعايير لجنة بازل

يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، لذا حددت مقررات بازل طرق قياسها لكل من المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

#### أولاً: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

يطرح اتفاق بازل 02 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطرة الائتمانية و تتمثل في:

1- أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية، حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملائمة إلى

تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال<sup>1</sup>، وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما:

- المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا تقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

- المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة الداخلية.

2- الأسلوب المعياري: من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%) ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات على النحو التالي<sup>2</sup>:

جدول رقم (01): أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات

التقييم	AAA إلى	+A إلى	BB+ إلى	BB- إلى	+BB إلى	BB- إلى	أقل من	لم يتم
	AA-	-A	BB-	BB-	-B	-B	-B	تقييمها
التقييم السيادي للدولة	0%	20%	50%	100%	150%	100%	100%	
تقييم البنوك	20%	50%	50%	100%	150%	100%	100%	خيار 1
	20%	50%	100%	100%	150%	100%	50%	خيار 2
تقييم الشركات	20%	10%	100%	100%	150%	100%	100%	

Source: Rachida Hennani, DE BALE 3: LES PRINCIPALES AVANCEES DES ACCORDS PRUDENTIELS POUR UN SYSTEME FINANCIER PLUS RESILENT, ETUDES et SYNTHES, n01-2015, LAMETA, P42.

<sup>1</sup> حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري، عمان، 2013، ص58.  
<sup>2</sup> عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي لجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص13.

ثانياً: أساليب معالجة مخاطر السوق

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية<sup>1</sup>:

**1- الطريقة النمطية:** بالنسبة لسعر الفائدة وحقوق الملكية ومخاطر أسعار الصرف.

أ- بالنسبة لسعر الفائدة: يعتمد أسلوب القياس على عنصرين هما:

- مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية حيث تعطي أوزان المخاطر الآتية: 0 % للحكومات، الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام و بنوك التنمية، تعطي الأوزان التالية: 0.25 % لأقل من 6 أشهر، 1% من 6-24 شهر، 1.6% أكثر من سنتين، للجهات الأخرى تعطي أوزان مخاطر 8%.

- مخاطر السوق العامة: ويوجد لاحتسابها طريقتين، الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الاستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

ب- بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8 % من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4 % في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تتمثل نسبة 8 %.

ج- بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 8 من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

**2- النماذج الداخلية:** وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- القيمة المعروضة للخطر لليوم السابق.

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيم، دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة في المنتدى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، 25-26 نوفمبر 2008، ص14-15.

- متوسط القيمة المعروضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبة في (3+ عامل إضافي يتراوح ما بين الصفر إلى الواحد).

### ثالثا: أساليب المعالجة المخاطر التشغيلية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق وأساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في<sup>1</sup>:

**1- أسلوب المؤشر الأساسي:** يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له بـ alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة، حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل البنك صفرا أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

وينبغي أن يكون الإجمالي متضمن أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر من بيع أوراق مالية في سجلات المصرف، ويستبعد أي بنود غير نظامية، وكذلك أي دخل ناتج من التامين.

**2- المنهج المعياري:** تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضا عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل خطوط العمل، وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناء على عدة مؤشرات الدخل الإجمالي لوحدات العمل بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل المصرفي وحسب الخدمات المصرفية المقدمة وفقا للجدول التالي:

<sup>1</sup> أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، الجزائر، ص120.

جدول رقم (02): تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	$\beta_1 = 18\%$
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	$\beta_2 = 18\%$
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	$\beta_3 = 12\%$
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	$\beta_4 = 15\%$
	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	$\beta_5 = 18\%$
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	$\beta_6 = 15\%$
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	$\beta_7 = 12\%$
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	$\beta_8 = 12\%$

Source: Hamza Fekir, PRESENTATION DU NOUVEL ACCORD DE BALE SUR LES FONDS PROPRES, Revue Management-Information-Finance, 15 May 2009, P15.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

**3- طرق القياس المتقدمة:** يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدماً ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس المخاطر التشغيل مرتباً بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدخال المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن المتعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

### خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل المتمحور حول "الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية"، نشير إلى أن تركيزنا فيه كان منصبا على ثمانية عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى مفهوم المخاطر البنكية وتصنيفاتها، ثم مفهوم إدارة المخاطر البنكية ومبادئها وأهميتها وأهدافها، مرورا بمراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية، فدراسة الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى والثانية والثالثة، للوصول في الأخير إلى أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق معايير بازل.



# الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك

الفاحة والتنمية الريفية

– وكالة المسيلة –



**تمهيد:**

بعد التطرق في الفصل النظري لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال تحديد دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

**المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية.**

**المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.**

## المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية في جميع البيانات.

## المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة.

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما انه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وقد اعتمد الطالب في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر وصف منظم للحقائق ولميزات مجموعة معينة أو ميدان من ميادين المعرفة الهامة بطريقة موضوعية وصحيحة، للتعرف على مدى تطبيق إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-.

بالإضافة إلى ذلك استخدم الطالب مصدرين أساسيين للبيانات هما:

**1- المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري للبحث، والمتمثلة أساسا في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة، وكذا الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والاطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنت.

**2- المصادر الأولية:** ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأ الطالب إلى جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على الإداريين العاملين في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، وقام الباحث بجمع وتفرغ وتحليل البيانات وتحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

## المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين وموظفين في بنوك تجارية، حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- حيث يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العلم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 فرييل 1990 الذي منح القروض وتشجيع عملية الادخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري، موزع على 3300 سهم اسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبه كلها من طرف الدولة.

وحتى تتسنى لهذا لمصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 182 مديرية جهوية و 140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقة بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، ويهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته، ومن أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

- تحسين العلاقات مع العملاء.

- تحسين نوعية الخدمات.

- الحصول على أكبر حصة من السوق.

وتماشيا مع القوانين والقواعد السرية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري المعمول بها.

- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

- تطوير شبكاته ومعاملته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

وقد قمنا بتوزيع 50 استمارة شملت جميع المسؤولين والمختصين في إدارة المخاطر في البنك محل الدراسة، والجدول التالي يوضح عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة.

جدول رقم (03): عدد استثمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة

النسبة %	العدد	طبيعة الاستبيان
100	50	عدد الاستبيانات الموزعة
8	4	عدد الاستبيانات غير المسترجعة
92	46	عدد الاستبيانات الصالحة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان الموزع

لم نقوم بإلغاء أي استمارة وذلك لأن جميع الاستثمارات تُلبي الغرض من الدراسة.

### المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والإحصائية المستخدمة

لمعرفة أداة الدراسة الميدانية والأساليب الإحصائية المستخدمة سنتناول العناصر التالية:

#### أولاً: أداة الدراسة الميدانية

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا كأداة أساسية وهي استمارة الاستبيان:

1- **تصميم الاستبيان:** استخدم الطالب الاستبيان كأداة مناسبة لمشكلة الدراسة وأهدافها، فبيما يخص تصميم الاستبيان فقد تم من خلال جملة من الوثائق والدراسات السابقة، والجانب النظري للبحث، واعتمدنا في تصميم الاستمارة على سلم ليكرت خماسي الأبعاد كمقياس للإجابة عن فقرات الاستبيان، المندرجة تحت محورين، والجدول رقم (04) يوضح سلم ليكرت خماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

#### جدول رقم (04): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكرت الخماسي -الحدود الدنيا والعليا- المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى، ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد أي  $(0.80=5/4)$ ، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا، كمايلي:

- غير موافق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (01.00-01.80)

- غير موافق: المتوسط ينتمي إلى المجال: (02.60-01.80)

- محايد: المتوسط ينتمي إلى المجال: (03.40-02.60)

- موافق: المتوسط ينتمي إلى المجال: (04.20-03.40)

- موافق تماما: المتوسط ينتمي إلى المجال: (05.00-04.20)

وقد قام الطالب بالإجراءات التالية:

- إعداد استمارة الاستبيان أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل استمارة الاستبيان بشكل أولي، حسب ما رآه المشرف لازماً للتعديل.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل من إضافة وحذف لبعض العبارات وتعديل البعض.
- توزيع استمارة الاستبيان على جميع أفراد عينة الدراسة، لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة وتتكون من خمس فقرات وهي، الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، الموقع لوظيفي وعدد سنوات الخبرة، والهدف من اعتماد هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على إجابات مفردات العينة على مختلف الفقرات الواردة في الجزء الثاني من استمارة الاستبيان.

أما الجزء الثاني، فيتناول محوري الدراسة الأساسية وهي مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك ومدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقاً لمعايير لجنة بازل، كما يوضح الجدول رقم (05) والذي يبين عنوان المحور، وأرقام الفقرات، عددها، والنسبة المئوية لكل محور بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان.

جدول رقم (05): محاور الاستبيان وعدد ونسبة فقرات كل محور

الرقم	اسم المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة
01	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	12-01	12	44.44
02	مدى التزام البنك وإدارة المخاطر البنكية وفقاً	مقررات لجنة بازل 1 حول المخاطر البنكية	17-13	05
		مقررات لجنة بازل 2 حول	22-18	05

			المخاطر البنكية	لمعايير لجنة	
18.52	05	27-23	مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية	بازل	
100	27	27-01	المجموع		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارة الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن عدد فقرات المحور الأول، والذي بعنوان مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك بلغ 12 فقرة بنسبة 44.44 % من العدد الكلي لفقرات الاستبيان، أما المحور الثاني والذي بعنوان مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل والمتكون من ثلاث أبعاد هي مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية، مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر البنكية ومقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر البنكية، فقد بلغ عدد فقراته 15 فقرة بنسبة 55.56 % من العدد الكلي لفقرات الاستبيان.

## 2- ثبات وصدق أداة الدراسة:

تتم دراسة ثبات وصدق أداة الدراسة كمايلي:

أ- **ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات استمارة الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبيان، يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ، والجدول رقم (06) يمثل معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

### جدول رقم (06): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
01	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	12	0.836
02	مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل	15	0.868

0.919	27	جميع المحاور
-------	----	--------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول 0.836 وللمحور الثاني 0.868 وهي معاملات مرتفعة، وكذلك معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان معا بلغ 0.919 وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

تجدر الإشارة إلى أن معامل الثبات ألفا كرونباخ، تتراوح بين 0 و1، وكلما اقتربت من الواحد دل على وجود ثبات عال، وكلما اقتربت من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

**ب- صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقام الطالب بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للمقياس (صدق المحكمين)، وصدق الاتساق الداخلي للفقرات الاستبيان، والصدق البنائي لمحاور المقياس.

**- الصدق الظاهري للمقياس:** حيث قام الطالب بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين، تألفت من 4 أعضاء من الهيئة التدريسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، وقد طلب من المحكمين إبداء رأيهم في مدى ملاءمة العبارات، لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء رأيهم فيما يتعلق بالبيانات العامة لعينة الدراسة، إلى جانب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الطالب بإجراء التعديلات اللازمة والتي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات وحذف أو إضافة البعض الأخر.

**- صدق الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي ينتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-

الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كمايلي:

- **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:** يوضح الجدول رقم (07) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك) والمجموع الكلي للمحور:

**جدول رقم (07):** صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك"

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يحتوي البنك على قسم وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	0.425	0.019
02	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	0.596	0.001
03	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض	0.535	0.002
04	يقوم البنك بدراسة وتداول الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان.	0.716	0.000
05	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به.	0.330	0.075
06	دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.	0.766	0.000
07	دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.	0.550	0.002
08	يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.	0.647	0.000
09	يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.	0.438	0.015
10	يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة	0.787	0.000

		للتحكم فيها.
0.000	0.682	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل.
0.000	0.666	هناك مشاركة في مجال تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر داخل البنك.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (07) نجد أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الأول دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 ما عدا الفقرة رقم (05) فهي غير دالة إحصائيا، حيث أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.075 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي يجب حذف العبارة رقم (05) وإعادة حساب صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول.

جدول رقم (08): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول: "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك" بعد حذف العبارة رقم 05 (يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به)

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يحتوي البنك على قسم وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	0.425	0.019
02	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	0.596	0.001
03	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض	0.535	0.002
04	يقوم البنك بدراسة وتداول الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان.	0.716	0.000
06	دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.	0.766	0.000

07	0.550	0.002	دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.
08	0.647	0.000	يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.
09	0.438	0.015	يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.
10	0.787	0.000	يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها.
11	0.682	0.000	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل.
12	0.666	0.000	هناك مشاركة في مجال تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر داخل البنك.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (08) نجد أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الأول دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

- صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: يوضح الجدول رقم (09) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل) والمجموع الكلي لفقراته.

جدول رقم (09): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني "مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل"

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	<b>أ- مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية</b>		
13	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%.	0.702	0.000
14	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	0.735	0.000
15	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	0.741	0.000
16	يهتم البنك بنوعية الأصول بتكوين مخصصات كافية لها.	0.787	0.000
17	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	0.756	0.000
	<b>ب-مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر البنكية</b>		
18	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري).	0.819	0.000
19	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).	0.596	0.001
20	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	0.691	0.000
21	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	0.644	0.000
22	توفر الشفافية والإفصاح عن لمخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	0.680	0.000
	<b>ج- مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر البنكية</b>		

0.000	0.698	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	23
0.000	0.867	يعمل بنكمم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.	24
0.000	0.739	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة.	25
0.000	0.789	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	26
0.000	0.821	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.	27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (09) نجد أن معاملات الارتباط لجميع فقرات المحور الثاني دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	0.941	0.000
02	مدى التزام البنك بقياس المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل	0.959	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع الاستثمارات الصالحة للدراسة قمنا بترميز عباراتها بالطرق المناسبة وإدخال بياناتها إلى برنامج الإحصائي إصدار 23، ولانجاز الإطار العلمي للدراسة تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- تم استخدام المتوسط الحسابي المرجح وهو من مقاييس النزعة المركزية.

- تم استخدام الانحراف المعياري لأجل قياس التشتت بين إجابات المبحوثين.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- معامل الارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة علاقة بين متغيرين، وقد استخدمه الطالب لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان.
- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار t لعينة واحدة لمعرفة درجة الموافقة.

### المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورتها النهائية وكونها صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية، يتم عرض وتحليل النتائج ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة، حيث عرض الطالب الخصائص والسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ثم عرض النتائج من خلال اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

### المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

يتم تحليل الجزء الأول من الاستبيان والمتعلق بالبيانات العامة لأفراد العينة والتي تتمثل في الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، الموقع لوظيفي وسنوات الخبرة.

1- حسب متغير الجنس: يبين الجدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس كالتالي:

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
56.5	26	ذكر
43.5	20	أنثى
100	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (11) أن نسبة 56.5 % تمثل ذكور، بينما نسبة الإناث تمثل 43.5 %.

3- حسب متغير العمر: يبين الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر كالتالي:

جدول رقم (12): توزيع العينة وفقا لمتغير العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	10	21.7
من 31 إلى 40 سنة	20	43.5
من 41 إلى 50 سنة	12	26.1
أكبر من 50 سنة	4	8.7
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (12) أن نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 30 سنة هي 21.7 %، بينما نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة هي 43.5 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة هي 26.1 %، بينما الأفراد الذين عمرهم أكبر من 50 سنة فيمثلون ما نسبته 8.7 %.

3- حسب المستوى الدراسي: يبين الجدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي كالتالي:

جدول رقم (13): توزيع العينة وفقا لمتغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	12	26.1
جامعي	29	63.0
دراسات عليا	3	6.5
أخرى	2	4.3
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (13) أن نسبة 26.1 % من الأفراد لهم مستوى ثانوي، بين نسبة 63.0 % من الأفراد لهم مستوى جامعي، ونسبة 6.5 % من الأفراد لهم شهادات في دراسات عليا، بينما نسبة 4.3 % من الأفراد لهم شهادات من مراكز أخرى.

4- حسب مستوى الخبرة: يبين الجدول رقم (14) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد السنوات الخبرة كالتالي:

جدول رقم (14): توزيع العينة وفقا لمتغير عدد السنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	26.1
من 5 إلى 10 سنوات	2	4.3
من 11 إلى 15 سنة	12	26.1
من 16 إلى 20 سنة	12	26.1
أكثر من 20 سنة	8	17.4
المجموع	46	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (14) أن نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات هي 26.1 %، بينما نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات هي 4.3 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 11 و 15 سنة هي 26.1 %، ونسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 16 و 20 سنة هي 26.1 %، بينما الأفراد الذين خبرتهم أكبر من 20 سنة فيمثلون ما نسبته 17.4 %.

4- حسب الموقع الوظيفي: يبين الجدول رقم (15) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي كالتالي:

جدول رقم (15): توزيع العينة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي

النسبة المئوية	التكرارات	الموقع الوظيفي
80,4	37	عون إداري
17,4	8	رئيس مصلحة
2,2	1	مدير وكالة بنكية
100	46	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (15) أن نسبة 80,4 % من الأفراد هم أعوان إداريين، ونسبة 17,4 % من الأفراد هم رؤساء مصلحة، بينما نسبة 2,2 % من الأفراد لهم موقع وظيفي وهو مدير وكالة بنكية.

### المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (16): اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	عدد الفقرات	قيمة الاختبار z	مستوى المعنوية
مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	11	0.864	0.444
مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل	15	0.648	0.796
المجموع	26	0.768	0.597

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (16) تبين أن مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

### المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات

نحاول من خلال هذا المطلب عرض النتائج المتوصل إليها بناء على المعالجات الإحصائية التي أجريت على ما تم جمعه وتحليله من بيانات، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية .SPSS

#### أولاً: تحليل فقرات المحور الأول والمحور الثاني

يتم تحليل النتائج المتوصل إليها بالنسبة للمحور الأول والمحور الثاني كمايلي:

1- تحليل فقرات المحور الأول "مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك": يوضح الجدول رقم (17) نتائج تحليل فقرات المحور الأول لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعينة واحدة ، وهذا بهدف معرفة مدى توفر معايير إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-.

جدول رقم (17): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة t لكل فقرة من فقرات المحور الأول "مدى

توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك"

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	الرقم
11	0.000	4.437	0.930	3.61	يحتوي البنك على قسم وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	01
04	0.000	7.878	0.749	3.87	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	02
02	0.000	12.170	0.509	3.91	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض	03

					وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض
01	0.000	6.957	0.890	3.92	04 يقوم البنك بدراسة وتداول الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان.
09	0.000	4.786	0.924	3.65	06 يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به.
05	0.000	5.758	0.973	3.83	07 دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.
03	0.000	6.597	0.939	3.90	08 دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.
07	0.000	7.295	0.728	3.78	09 يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.
08	0.000	4.899	0.963	3.70	10 يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.
10	0.000	4.225	0.977	3.62	11 يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها.
06	0.000	5.505	1.018	3.80	12 يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية

					كافية للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل.
-	0.000	9.350	0.567	3.78	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول رقم (17) تبين أن قيم اختبار t لجميع فقرات المحور دالة إحصائياً حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذا منا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، وسنحاول معرفة الآراء وتحليلها حسب الترتيب التنازلي للمتوسط الحسابي كمايلي:

احتلت الفقرة رقم 04 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.92 وانحراف معياري 0.890، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها، قبل قبول طلب الائتمان.

وجاءت الفقرة رقم 03 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.91 وانحراف معياري 0.509، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.

وجاءت الفقرة رقم 08 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.90 وانحراف معياري 0.939، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.

واحتلت الفقرة رقم 02 المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري 0.749، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة

يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.

وجاءت الفقرة رقم 07 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.83 وانحراف معياري 0.973، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بدراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.

جاءت الفقرة رقم 12 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ 3.80 وانحراف معياري 1.018، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على نظام مراقبة داخلية كافية للتعامل فوراً مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل.

وجاءت الفقرة رقم 09 في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.78 وانحراف معياري 0.728، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بوضع حدود للقرض الممكن منحه للزبون واحد.

وجاءت الفقرة رقم 10 في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.70 وانحراف معياري 0.963، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.

وجاءت الفقرة رقم 06 في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ 3.65 وانحراف معياري 0.924، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به.

وجاءت الفقرة رقم 11 في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ 3.62 وانحراف معياري 0.977، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-

يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها.

وجاءت الفقرة رقم 01 في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري 0.930، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتوي على قسم وحدة إدارة مخاطر مستقلة.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول بلغ 3.78 وانحراف معياري 0.567، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوفر على معايير إدارة المخاطر في البنوك.

### 2- تحليل فقرات المحور الثاني "مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل"

يتم تحليل فقرات المحور الثاني من خلال نتائج الأبعاد الثلاثة المكونة للمحور الثاني:

#### أ- تحليل فقرات البعد الأول "مقررات لجنة بازل 01 حول إدارة المخاطر البنكية".

يوضح الجدول رقم (18) وهذا بهدف معرفة مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 01.

جدول رقم (18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الأول "مقررات

لجنة بازل 01 حول إدارة المخاطر البنكية"

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
13	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%.	4.00	0.789	8.598	0.000	1
14	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	3.61	0.774	5.334	0.000	5
15	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع	3.83	0.825	6.793	0.000	2

					الطريقة المعيارية.	
3	0.000	5.0505	1.018	3.82	يهتم البنك بنوعية الأصول بتكوين مخصصات كافية لها.	16
4	0.000	6.259	0.801	3.74	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	17
-	0.000	8.598	0.631	3.80	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول رقم (18) تبين أن قيم اختبار t لجميع فقرات المحور دالة إحصائيا حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذا منا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البعد، وسنحاول معرفة الآراء وتحليلها حسب الترتيب التنازلي للمتوسط الحسابي كمايلي:

احتلت الفقرة رقم 13 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.00 وانحراف معياري 0.789، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%.

وجاءت الفقرة رقم 15 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.83 وانحراف معياري 0.825، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقيس مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.

وجاءت الفقرة رقم 16 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.82 وانحراف معياري 1.018، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بنوعية الأصول بتكوين مخصصات كافية لها.

وجاءت الفقرة رقم 17 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.74 وانحراف معياري 0.801، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة

يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.

وجاءت الفقرة رقم 14 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري 0.774، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقيس مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الأول من المحور الثاني بلغ 3.80 وانحراف معياري 0.631، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1.

#### ب- تحليل فقرات البعد الثاني "مقررات لجنة بازل 02 حول إدارة المخاطر البنكية":

يوضح الجدول رقم (19) وهذا بهدف معرفة مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 02.

جدول رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الثاني "مقررات لجنة بازل 02 حول إدارة المخاطر البنكية"

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
18	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس مخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري).	3.57	0.834	4.596	0.000	05
19	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).	3.70	0.866	5.449	0.000	04

01	0.000	7.957	0.815	3.96	20	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
02	0.000	6.162	0.957	3.87	21	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.
03	0.000	7.997	0.664	3.98	22	توفر الشفافية والإفصاح عن لمخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.
-	0.000	9.065	0.579	3.77	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول رقم (19) تبين أن قيم اختبار t لجميع فقرات المحور دالة إحصائيا حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذا منا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البعد، وسنحاول معرفة الآراء وتحليلها حسب الترتيب التنازلي للمتوسط الحسابي كمايلي:

احتلت الفقرة رقم 20 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.96 وانحراف معياري 0.815، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك

وجاءت الفقرة رقم 21 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 3.87 وانحراف معياري 0.957، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن السلطات الرقابية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقوم بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.

وجاءت الفقرة رقم 22 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.78 وانحراف معياري 0.664، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-

يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر فيه الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.

وجاءت الفقرة رقم 19 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.70 وانحراف معياري 0.866، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).

وجاءت الفقرة رقم 18 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ 3.57 وانحراف معياري 0.834، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتوفر على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري). وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثاني من المحور الثاني بلغ 3.77 وانحراف معياري 0.579، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2.

### ج- تحليل فقرات البعد الثالث "مقررات لجنة بازل 03 حول إدارة المخاطر البنكية":

يوضح الجدول رقم (20) وهذا بهدف معرفة مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 03.

جدول رقم (20): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية وقيمة t للبعد الثالث "مقررات لجنة بازل 03 حول إدارة المخاطر البنكية"

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
23	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	3.65	0.812	5.379	0.000	01

02	0.000	4.328	0.886	3.57	يعمل بنكمم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.	24
04	0.000	2.821	1.150	3.48	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة.	25
03	0.000	3.778	0.937	3.52	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	26
05	0.000	3.300	0.983	3.47	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.	27
-	0.000	4.887	0.748	3.53	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول رقم (20) تبين أن قيم اختبار t لجميع فقرات المحور دالة إحصائيا حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وهذا منا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البعد، وسنحاول معرفة الآراء وتحليلها حسب الترتيب التنازلي للمتوسط الحسابي كمايلي:

احتلت الفقرة رقم 23 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.65 وانحراف معياري 0.822، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإمكانه رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.

وجاءت الفقرة رقم 24 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 3.57 وانحراف معياري 1.018، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.

وجاءت الفقرة رقم 26 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.52 وانحراف معياري 0.937، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.

وجاءت الفقرة رقم 25 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.48 وانحراف معياري 1.150، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.

وجاءت الفقرة رقم 27 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3.47 وانحراف معياري 0.983، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد الثالث من المحور الثاني بلغ 3.53 وانحراف معياري 0.748، وبلغت القيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

#### ثانيا: اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضيات كمايلي:

1- اختبار الفرضية الأولى: والتي تنص على: "تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية".

- الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية.

- الفرضية البديلة  $H_1$ : تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية.

#### جدول رقم (21): يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة اختبار الفرضية		(sig - t )	t المحسوبة	البيان
$H_1$	$H_0$			
قبول	رفض	0.000	9.350	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن القيمة الاحتمالية (sig -t) لمجموع فقرات المحور الأول بلغت 0.000 هي أقل من 0.005 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية.

2- اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1".

- الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1.

- الفرضية البديلة  $H_1$ : يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1.

جدول رقم (22): يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة اختبار الفرضية		(sig -t)	t المحسوبة	البيان
$H_1$	$H_0$			
قبول	رفض	0.000	8.598	نتائج البعد الأول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن القيمة الاحتمالية (sig -t) لمجموع فقرات البعد الأول بلغت 0.000 هي أقل من 0.005 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1.

3- اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2".

- الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2.

- الفرضية البديلة  $H_1$ : يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2.

جدول رقم (23): يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة اختبار الفرضية		(sig -t)	t المحسوبة	البيان
H <sub>1</sub>	H <sub>0</sub>			
قبول	رفض	0.000	9.065	نتائج البعد الثاني

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن القيمة الاحتمالية (sig -t) لمجموع فقرات البعد الثاني بلغت 0.000 هي أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2.

4- اختبار الفرضية الرابعة: والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3".

- الفرضية الصفرية H<sub>0</sub>: لا يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

- الفرضية البديلة H<sub>1</sub>: يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

جدول رقم (24): يوضح نتائج اختبار الفرضية الرابعة

نتيجة اختبار الفرضية		(sig -t)	t المحسوبة	البيان
H <sub>1</sub>	H <sub>0</sub>			
قبول	رفض	0.000	4.887	نتائج البعد الثالث

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن القيمة الاحتمالية (sig -t) لمجموع فقرات البعد الثالث بلغت 0.000 هي أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

### خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمعرفة مدى إدارة المخاطر البنكية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- وفقا لمقررات لجنة، حيث تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية من خلال معرفة المنهج العلمي المستخدم في الدراسة وكذلك التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة- وأيضا معرفة الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض من خلال وصف إجابات المبحوثين فيما يتعلق بصفاتهم الشخصية من حيث الجنس، السن، المستوى الدراسي، عدد سنوات الخبرة والموقع الوظيفي، بالإضافة إلى وصف إجابات المبحوثين فيما يتعلق بأرائهم حول عبارات الاستبيان بمتغيرات الدراسة، كما تم اختبار فرضيات البحث.



# الخاتمة



من خلال هذه المذكرة التي عالجنا فيها تطبيق إدارة المخاطر المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لمقررات لجنة بازل توصلنا إلى:

### أولاً: نتائج الدراسة

تتمثل في:

- نستنتج مما سبق أن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تسمح بالتعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه، وتحديد مقدار التعثر على الإيرادات، الدخل والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك، وكذلك تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر، كما أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش.

- أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول، إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر نقطة تحول جوهرية في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات، وتهدف اتفاقية بازل 3 إلى تعزيز صلابة القطاع البنكي العالمي من أجل تحصينه ضد الاختلالات والأزمات المالية التي تطل تداعياتها مختلف جوانب الاقتصاد العالمي.

- البنوك التجارية الجزائرية تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها، كما أنها تتبع سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان.

- هناك محدودية في تطبيق مقررات بازل 2 داخل البنوك التجارية الجزائرية، وما زالت أمامها تحديات كبيرة لتطبيق مقررات بازل 3

### ثانياً : اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى:** والتي تنص على: "تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية".

فمن خلال الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS تم التوصل إلى أنه تتوفر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية معايير إدارة المخاطر البنكية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1".

## الخاتمة

فمن خلال الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2".

فمن خلال الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 2، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** والتي تنص على: "يلتزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3".

فمن خلال الدراسة الميدانية ومخرجات برنامج SPSS تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

### ثالثا: الاقتراحات

هناك العديد من التوصيات تتمثل في:

- إنشاء إدارة للمخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد كافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك.

- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية، كفاية السياسات والإجراءات ومستوى تطبيقها والالتزام بها وآلية توزيع المسؤوليات والصلاحيات.

- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية الجزائرية، الذي يساهم في توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

- ضرورة حيازة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، والسهر على المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسيرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية.

### رابعاً: آفاق الدراسة

نظراً إلى محددات موضوع هذا البحث التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث والجديرة بالإثراء والبحث مستقبلاً، مثل:

- أثر اتفاقية بازل 3 على إدارة المخاطر المصرفية.
- إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية - دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية-



قائمة المصادر

والمراجع



### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب

- 1- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري، عمان، 2013.
- 2- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- 3- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2008.
- 4- دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- 5- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون طبعة، 1999.
- 6- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، المكتب العربي للنشر والطباعة، الطبعة 4، 1999.

#### ب- المذكرات والأطروحات الجامعية

- 1- حورية قبايلي، إدارة المخاطر البنكية في الجزائر -دراسة حالة بنك التنمية المحلية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
- 2- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2014/2013.
- 3- سعاد صلاح، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص إدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017/2016.
- 4- فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2010/2009.

#### ج- المجلات

- 1- أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، الجزائر.

## قائمة المراجع

2- علي حميد هندي العلي، محسن عواطف جلوب، مقررات لجنة بازل الثالثة وأثارها على النظام المصرفي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 28، جامعة واسط، العراق، كانون الثاني 2018.

3- فاطمة رحال، نادية بلورغي، واقع وأفاق تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات بازل 3، مجلة الاقتصاد الإسلامية العالمية، العدد 73، جامعة كاي، الأردن، 2019.

### د- الملتقيات

1- عبد العزيز طيبة، محمد مرايمي، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائري، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي لجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

2- عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، دور معيار كفاية رأس المالي في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

### هـ- المنشورات والتقارير

1- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، إدارة المخاطر المصرفية، المجلد الخامس والثلاثون، 2003.

### ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

#### A-ouvrages:

- 1- De Coussergues, Gestion de la Banque: du Diagnostic à la Stratégie, 3eme édition, Dunod, Paris, 2002.
- 2- Gastineau, G.L & Kiritzman , M.P, The Dictionary of Financial Risk Management, Fabozzi Associates, 1996.
- 3- Petty .J , Basic Financial Management, Prentice- Hall, 1982 .
- 4- William,C.A & Smith, M.L & Young, P.C, Risk Management and Insurance, Mc Graw-Hill, INC , 1995.



# الملاحق



## الملاحق

ملحق رقم (01): أسماء الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة
01	حسان بوبعاية	جامعة المسيلة
02	رشيد عريوة	جامعة المسيلة
03	بلفيطح ريمة	جامعة المسيلة
04	عنتر بوتيارة	جامعة المسيلة
05	كمال زيتوني	جامعة المسيلة

ملحق رقم (02): نموذج استبيان الدراسة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة  
استمارة الاستبيان



السادة والسيدات الكرام، تحية طيبة وبعد:

يقوم الطالب بإعداد دراسة حول إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة - تخصص مالية وبنوك - بجامعة المسيلة.

نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال تعبئة هذه الاستمارة وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان كما نحيطكم علماً بأن أجوبتكم تحضى بالسرية التامة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. وشكراً لكم على حسن تعاونكم.

تحت إشراف الدكتورة: هند سعدي

من إعداد الطالب: عبد النور فالي

## الملاحق

### الجزء الأول: البيانات الشخصية

نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على الأسئلة الآتية وذلك بوضع علامة (X) في المربع الموافق

لإجابتكم.

الرجاء وضع علامة (X) في مربع الإجابة المناسبة

1. الجنس: ذكر  أنثى

2. الفئة العمرية:

من 20 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكبر من 50 سنة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

3. الدرجة العلمية التي تحملها:

ثانوي	جامعي	دراسات عليا	أخرى
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

4. الموقع الوظيفي:

عون إداري	رئيس مصلحة	مدير وكالة بنكية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

5. عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي:

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

### الجزء الثاني: محاور الاستبيان

يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة

لاختيارك.

## الملاحق

### المحور الأول: مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك التجارية

الرقم	فقرات القياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يحتوي البنك على قسم وحدة إدارة مخاطر مستقلة.					
02	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.					
03	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض					
04	يقوم البنك بدراسة وتداول الضمانات المقدمة ، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الانتماء.					
05	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به.					
06	دراسة التاريخ الائتماني للزبون ، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله ، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.					
07	دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.					
08	يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.					
09	يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.					
10	يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها.					
11	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كافية للتعامل					

## الملاحق

					فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل .
					12 هناك مشاركة في مجال تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر داخل البنك.

### المحور الثاني: مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل

الرقم	فقرات القياس	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
<b>البعد الأول: مقررات لجنة بازل 01 حول المخاطر البنكية</b>						
13	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8%.					
14	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.					
15	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.					
16	يهتم البنك بنوعية الأصول بتكوين مخصصات كافية لها.					
17	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.					
<b>البعد الثاني: مقررات لجنة بازل 02 حول المخاطر البنكية</b>						
18	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس مخاطر الائتمانية مثل (المنهج المعياري).					
19	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (المنهج المعياري، منهج المؤشر الأساسي، طرق القياس المتقدمة).					

## الملاحق

					20	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
					21	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.
					22	توفر الشفافية والإفصاح عن لمخاطر التي يواجهها البنك ، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.
<b>البعد الثالث: مقررات لجنة بازل 03 حول المخاطر البنكية</b>						
					23	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.
					24	يعمل بنكمم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.
					25	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة.
					26	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.
					27	يعمل بنكمم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.

### ملحق رقم (03): معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول

RELIABILITY

```
/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

### Reliability

[DataSet1] D:\spss.sav

### Scale: ALL VARIABLES

#### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded <sup>a</sup>	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,836	12

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

## الملاحق

### ملحق رقم (04): معامل ألفا كرونباخ للمحور الثاني

RELIABILITY

```
/VARIABLES=س13 س14 س15 س16 س17 س18 س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27  
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

#### Reliability

[DataSet1] D:\spss.sav

#### Scale: ALL VARIABLES

##### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded <sup>a</sup>	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,868	15

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (05): معامل ألفا كرونباخ لمجموع الاستبيان

RELIABILITY

```
/VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17 س18  
س19 س20 س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27  
/SCALE ('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

#### Reliability

[DataSet1] D:\spss.sav

#### Scale: ALL VARIABLES

##### Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100,0
	Excluded <sup>a</sup>	0	,0
	Total	30	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

##### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,919	27

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

## الملاحق

### ملحق رقم (06): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

#### Correlations

[DataSet1] D:\spss.sav

		مجموع المحور الأول
مجموع المحور الأول	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30
يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة	Pearson Correlation	,425 <sup>*</sup>
	Sig. (2-tailed)	,019
	N	30
وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك	Pearson Correlation	,596 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	30
يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض	Pearson Correlation	,535 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,002
	N	30
يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الانتماء	Pearson Correlation	,716 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به	Pearson Correlation	,330
	Sig. (2-tailed)	,075
	N	30
دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده	Pearson Correlation	,766 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله	Pearson Correlation	,550 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,002
	N	30
يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه للزبون	Pearson Correlation	,647 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون	Pearson Correlation	,438 <sup>*</sup>
	Sig. (2-tailed)	,015
	N	30
يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها	Pearson Correlation	,787 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية	Pearson Correlation	,682 <sup>**</sup>
	Sig. (2-tailed)	
	N	

## الملاحق

كافية للتعامل فورا مع المخاطر	Sig. (2-tailed)	,000
المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل	N	30
هناك مشاركة في مجال تبادل المعلومات	Pearson Correlation	,666**
خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية	Sig. (2-tailed)	,000
لتحسين عملية إدارة المخاطر داخل البنك	N	30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ملحق رقم (07): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول بعد حذف العبارة رقم 05 (يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون وهذا لتقييم المخاطر المالية والمستقبلية المحيطة به)

### CORRELATIONS

/VARIABLES=مجموع\_المحور\_الأول\_س1 س2 س3 س4 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12  
/PRINT=TWOTAIL NOSIG  
/MISSING=PAIRWISE.

### Correlations

[DataSet1] D:\spss.sav

		مجموع المحور الاول
مجموع المحور الاول	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30
يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة	Pearson Correlation	,425*
	Sig. (2-tailed)	,019
	N	30
وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك	Pearson Correlation	,596**
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	30
يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض	Pearson Correlation	,535**
	Sig. (2-tailed)	,002
	N	30
يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان	Pearson Correlation	,716**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
دراسة التاريخ الائتماني للزبون، ومعرفة سمعته ومركزه في أعماله، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده	Pearson Correlation	,766**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
دراسة الجدوى المالية للزبون لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله	Pearson Correlation	,550**
	Sig. (2-tailed)	,002
	N	30

## الملاحق

يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه للزبون	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,647** ,000 30
يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,438* ,015 30
يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة للتحكم فيها	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,787** ,000 30
يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كافية للتعامل فوراً مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,682** ,000 30
هناك مشاركة في مجال تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر داخل البنك	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,666** ,000 30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (08): صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول من المحور الثاني

```
SAVE OUTFILE='E:\spss.sav'
/COMPRESSED.
CORRELATIONS
/VARIABLES=مجموع_البعد_الأول_س13 س14 س15 س16 س17
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.
```

#### Correlations

[DataSet1] E:\spss.sav

		مجموع البعد الأول
مجموع البعد الأول	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1  30
يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لراس المال المقدر ب 8%	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,702** ,000 30
يقيس البنك مخاطر السوق باتباع طريق النماذج الداخلية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,735** ,000 30
يقيس البنك مخاطر السوق باتباع الطريقة المعيارية	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	,741** ,000 30
يهتم البنك بنوعية الأصول لتكوين مخصصات كافية لها	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	,787** ,000

## الملاحق

N		30
يقوم البنك باعطاء اوزان ترجيحية مختلفة	Pearson Correlation	,756**
للأصول داخل الميزانية وخارجها	Sig. (2-tailed)	,000
N		30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (09): صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني من المحور الثاني

CORRELATIONS

/VARIABLES=مجموع\_البعد\_الثاني\_الثاني\_س18 س19 س20 س21 س22  
/PRINT=TWOTAIL NOSIG  
/MISSING=PAIRWISE.

#### Correlations

[DataSet1] E:\spss.sav

		مجموع البعد الثاني
مجموع البعد الثاني	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30
يتوفر البنك على الاسس والمقومات الازمة لتطبيق الاساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية	Pearson Correlation	,819**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يتوفر البنك على الاسس والمقومات لتطبيق المخاطر التشغيلية	Pearson Correlation	,596**
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	30
التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	Pearson Correlation	,691**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال	Pearson Correlation	,644**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
توفر الشفافية والافصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها	Pearson Correlation	,680**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (10): صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث من المحور الثاني

CORRELATIONS

/VARIABLES=مجموع\_البعد\_الثالث\_الثالث\_س23 س24 س25 س26 س27  
/PRINT=TWOTAIL NOSIG  
/MISSING=PAIRWISE.

#### Correlations

[DataSet1] E:\spss.sav

## الملاحق

		مجموع البعد الثالث
مجموع البعد الثالث	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30
بإمكان البنك رفع معدل كفاية راس المال إلى %10.5	Pearson Correlation	,698**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يعمل بنكمم على ادخال الرافعة المالية بنسبة %3	Pearson Correlation	,867**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي تقيس مخاطر السيولة	Pearson Correlation	,739**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يعمل بنكمم على ادخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	Pearson Correlation	,789**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
يعمل بنكمم على ادخال نسبة السيولة طويلة الأجل	Pearson Correlation	,821**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (11): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

CORRELATIONS

/VARIABLES=الثاني\_البعد\_مجموع\_الأول\_البعد\_مجموع\_الثاني\_المحور\_مجموع\_الثالث\_البعد\_مجموع  
 /PRINT=TWOTAIL NOSIG  
 /MISSING=PAIRWISE.

### Correlations

[DataSet1] E:\spss.sav

		مجموع المحور الثاني
مجموع المحور الثاني	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30
مجموع البعد الأول	Pearson Correlation	,918**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
مجموع البعد الثاني	Pearson Correlation	,716**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30
مجموع البعد الثالث	Pearson Correlation	,789**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	30

## الملاحق

N	30
---	----

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

### ملحق رقم (12): صدق الاتساق البنائي

```
COMPUTE مجموع_الاستبيان=SUM(س1 to س27).  
EXECUTE.
```

```
CORRELATIONS
```

```
/VARIABLES=الثاني_المحور_مجموع_الأول_المحور_مجموع_الاستبيان_مجموع  
/PRINT=TWOTAIL NOSIG  
/MISSING=PAIRWISE.
```

### Correlations

[DataSet1] E:\spss.sav

Correlations

		مجموع الاستبيان	مجموع المحور الاول	مجموع المحور الثاني
مجموع_الاستبيان	Pearson Correlation	1	,941**	,959**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000
	N	30	30	30
مجموع المحور الاول	Pearson Correlation	,941**	1	,812**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000
	N	30	30	30
مجموع المحور الثاني	Pearson Correlation	,959**	,812**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	
	N	30	30	30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

## المخلص:

عرفت الساحة المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات المتسارعة، إلا أن موجات التغيير هذه ولدت الكثير من المخاطر، مما عزز الحاجة إلى تحديد هذه المخاطر وإدارتها بكفاءة عالية.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر وفق معايير لجنة بازل في البنوك التجارية الجزائرية، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى مقررات لجنة بازل الثالث.

ولكي تحقق الدراسة نتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة وذلك باستخدام الاستبيان وتم جمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، وفي نهاية الدراسة تبين أن: هناك محدودية في تطبيق مقررات بازل 02 داخل البنوك التجارية الجزائرية، ومازالت أمامها تحديات كبيرة لتطبيق مقررات بازل 03. الكلمات المفتاحية: محدودية، المخاطر، إدارة المخاطر البنكية، لجنة بازل.

Over the last few years, the banking scene has witnessed manyvarious changes, but these waves of change have made many risks, which have reinforced the need to identify and manage these risks efficiently.

This study was conducted to determine the extent to which risk management was implemented in accordance with Basel Committee standards in the Algerian commercial banks, and on this basis the theoretical concepts of banking risk management were highlighted, in addition to the three Basel Committee decisions.

In order to achieve the desired results, the study was supported by an applied study on the Agricultural and Rural Development Bank of M'sila Agency using the questionnaire. The data were collected and analyzed by the SPSS. At the end of the study it was found that there is a limited application of the Basel II decisions within the Algerian commercial banks. Great for implementation of Basel III decisions.

**Keywords:** Limited, Risk, Banking Risk Management, Basel Committee.